واحد الاستقداما على ما فيه من الخلاف الاتي قريبا قيل قد يكون الاسم
المشتغل عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى واياي فارهبون واياه
فاعبدون واياي فاتقون ونحوه لان المفعل اشتغل بعامل وهو الياء
المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير واياي ارهبوا
فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشاف انه ليس منه
لكون الفاعل اياي منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو
من باب مطلق التفسير الذي هو اعم من الاشتغال وفي كلام الرضي
تضعيف الاحتجاج بوجود الفاعل قال اضافة مضمر الى ضميره
لا دنى ملابسة اي مضمر يلائق اسما منقدما في ذات واحدة فيدخل
ما اذا كان الفاعل والمشغول عنه ضميرين لذات واحدة نحو واياي
فارهبون فان تقديره انك تترهبون احدا فاياي ارهبوا
ارهبوه فالفا الرابطة منزلقة عن التقدير فسقط ما قيل ان
ما بعد الفا الرابطة لا يعمل فيما قبلها وبما لا يعمل لا يفسر عاملا
لان الفا انما تمنع اذا كانت في محلها ومشغول به وشرطه ان يكون
ضميرا معمولا للمشغول او قيد تتمة معموله كزيدا مررت به او
مررت به او ضربت غلامه او مررت بغلام ويجوز حذف الضمير
الناصب بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة قوله اذا مضى
اسم سابق المتاد من الاسم الواحد لانه تكرر في سياق
الاثبات ففيه تنبيه على ان شرط المشغول عنه ان يكون اسما
واحدا فلا يجوز ان يقال زيدا ادرها اعطيته اياه لانهم لم يسمع
واجازه الاخفش اذا جاز ان يعمل الفعل المقدر فيما هو من
واحد كما في المثال ومن الرضي انه يجوز ان يتوالى ضميران او اكثر
لعاملين مقدرين او معاملين كزيدا التقاه غلامه ضربته اي لا

بست زيدا هنت اخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون
الاسم واحدا ان من اشتغال الالفاظ زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم
الا ان يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فافهم وقوله
فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول اشار الى ذلك الشارح بقوله
عاملا وسكت الملخص عنهما لذكرهما بعد بقوله وسوغ ذا الباب الخ
وقوله بشغل اي ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو عام
من شغله اياه بنفسه او عاملا بسببه كما اشار الى ذلك الشارح بقوله
او ملابسه اي ملابس ضمير الاسم وقوله بنصبه ظاهرا وضاهر
فقول الشيخ لنصبه ان اريد عامل اذا كان مشتغل يرفع ذلك المضمر نحو
ان زيدا قام بكرم لا يكون ذلك من باب الاشتغال وكلام الشيخ في
الخاتمة كالتوضيح يقتضي انه منه وهو المشغول عنه المشتمل
للهم والذي حياني وبعيده ما فيه الضمير العائد وهو المحجة ونحو نفس
الضابط فقسم زيدا من المثال مرفوع بفعل محذوف لفسره
المذكور وان كان لا يعمل قام من زيد لوقوعه صفة فارغا من الضمير
لان عدم عمله فيه لعارض تقدم انما منع من رفع الفعل الظاهر
عنه لهلي الفاعلية لا لذاته بدليل انه لو تاخر عن الفعل لعمل
فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فانهم والجمهور على اشتراط
اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش
عن العرب ازيدا اجلت عنده وهو يقتضي عدم الاشتراط لان زيدا
مفعول به وعند مفعول فيه وصححه الدماميني قوله لتفريغ له
هو او مناسبة ظاهرهم يقتضي ان الغالب ايضا مشتغل وليس كذلك
الا ان يقال المراد بالتفريغ التسلط قوله لملابسه اي لمتبوع ذي حد
ذاته لنفسه وان لم يصلح للاعتبار العارض فيشمل قسم وجوب